

لَمَّا فرغ من تعداد الصفات الواجبة له تعالى والمستحيلة عليه تعالى والجائزة في حقّه تعالى أخذ يذكر براهينها ودلائلها ①.....

① قوله: (براهينها ودلائلها) المراد بالبراهين هنا: الدليل ①، وهو: ما يمكن التوصل به إلى معرفة الله تعالى ②، فعطفه عليه عطف تفسيري، سواء كان عقلياً، كدليل الوجود والقدم والبقاء مثلاً ③، أو كان نقلياً كدليل السمع والبصر والكلام ولوازمها ④ من الكتاب والسنة والإجماع وغيرها ممّا لا تتوقف دلالة المعجزة عليه ⑤..... =

① وهذا تجوّز؛ حيث استعمل الخاصّ الصادق بالعقليّ فقط وأراد به العقليّ والنقليّ.

② فالدليل عند الأصوليّين: ما احتوى على الموصول للمطلوب، لا نفس الموصول. فالنار -مثلاً- دليل على الإحراق؛ لاحتوائها على الموصول، وهو خاصيّة الحرارة. والدليل هنا يشمل العقليّ والنقليّ كما سيّين.

③ فما يتوقّف عليه وجود الفعل الممكن يكون دليلاً عقلياً فقط؛ لأنّ من ضمن الفعل الممكن المعجزة، وهي أمر ممكن، يجوز لله تعالى أن يؤيّد أنبياءه بالمعجزات ويجوز أن لا يؤيّدهم بها، والمعجزة تدلّ على صدق الرسول الذي ادّعى النبوة، يتوقّف هذا الفعل الممكن وجوداً على أنّ الله موجود، وحيّ، وعالم، ومريد للفعل الممكن، وقادر على أن يخلق الأمر الممكن، فالمعجزة تتوقّف على كل هذا؛ ولهذا لا يمكن إثبات هذه الأمور بإخبارات الرسل؛ لأنّه لو توقّفت عليها للزم الدور، بمعنى أنّ المعجزة وما ينبنى عليها من صدق الرسل فيما أخبروا عن الله متوقّف على جملة من العقائد، فلو توقّف إثبات تلك العقائد على المعجزة الدالة على صدق الرسل وعلى إخباراتهم المتوقّفة على المعجزة للزم الدور.

ولذلك إذا ناقشت ملحقاً وقال لك: أنا سلّمت أنّ الله موجود، لكن أثبت لي أنّه يعلم. وقلت له: لأنّ الله يقول في كتابه: {وَاللَّهُ يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ} [الحجرات: 16] فإنّه يقول لك: أنا لا أؤمن بأنّ هذا كلام الله؛ لأنّ كونه كلام الله متوقّف على صدق النبيّ، وصدق النبيّ متوقّف على المعجزة، والمعجزة كونها فعلاً ممكناً متوقّف على أنّ الله عالم يعلم بوقوع الأشياء أزلاً حتّى يتفرّع عنه بحسب التعقّل الإرادة ثمّ القدرة فيوجد هذه المعجزة، فالمعجزة صارت متوقّفة على علم الله، فلو أثبت علم الله بما دلّت المعجزة على صدقه للزم الدور.

④ وهي: كونه سميعاً، وكونه بصيراً، وكونه متكلماً.

⑤ ما لا تتوقّف عليه المعجزة ولا يرجع لوقوع جائز (ممكن) وهي السمع والبصر -والكلام ولوازمها، لأنّ المعجزة فعل لا تتوقّف على كون فاعلها سميعاً، أو بصيراً أو متكلماً، والسمع والبصر والكلام صفات واجبة لله تعالى وليست جائزاً، فيصح الاستدلال عليها بالعقل والنقل، ولكن الأنفع فيها الدليل النقليّ.

أمّا ما يرجع لوقوع جائز (ممكن)، كأحوال القيامة من الجنة والنار ونحوهما، فالعقل مهما برهن فإنّه لا يتجاوز الحكم بأنّ هذا الأمر جائز، فهذا القسم لا يثبت ولا يجعله عقيدة إلا الدليل السمعيّ فقط وهو الدليل النقليّ.

ليُخْرَجَ المكلّف بمعرفتها ⑥ عن ربة التقليد ① المختلف في إيمان صاحبه.

وبدأ بالوجود فأخبر أنّ لوجوده تعالى دليلاً قاطعاً أي لكلّ شبهة، وهو افتقار كلّ مُحدث -بفتح الدال اسم مفعول- إلى صانع يصنعه وهو المحدث له -بكسر ها-.

وبيان افتقاره إليه أنّ الحادث إذا حدث في الوقت المعين فالعقل لا يمنع استمرار عدمه ولا يمنع صحّة تقدّمه على الوقت الذي وجد فيه بأوقات أو تأخره عنه بساعات، فاخصّصه بالوجود بدلاً عن العدم المجوّز عليه وبكونه في ذلك الوقت لا قبله ولا بعده يفتقر قطعاً إلى مُحدث يخصّصه بما ذكر بدلاً عن مقابله.

ثمّ يبيّن اللّازم على تقدير حدوث العالم من غير محدث ② بقوله:

= ولا يصحّ تفسير البرهان هنا بالمعنى المنطقيّ، أعني القول المؤلّف من مقدّمتين يقينيتين ① لإنتاج يقينيّ ②؛ لأنّه يوهّم أنّ الأدلّة النقليّة لا تكفي وليس كذلك ③، إلّا أن يقال: استعمل البرهان في حقيقته بالنسبة لغير هذه السّنة ④، وفي مجازها بالنسبة لها ⑤؛ وذلك لأنّ العقائد باعتبار الاستدلال عليها تنقسم إلى أربعة أقسام كما سيأتي.

① قوله: (ربة التقليد) الربة قطعة حبل تجعل في عنق الدابة وإضافتها للتقليد من إضافة المشبّه به للمشبّه ووجه الشبه اللزوم في كلّ.

② قوله: (ثمّ يبيّن اللّازم على تقدير حدوث العالم من غير محدث) أي فقول الناظم: (لو حدثت) الخ هذا دليل الكبرى، وهي قولنا: (وكّل حادث محتاج إلى صانع)، مكتفياً بالاستدلال عليها بإبطال ما يرد عليها من الاعتراض، وهو أن يقال: لا نسلم احتياج الحادث إلى الصانع، لم لا يجوز أن يحدث لنفسه بلا صانع؟ كما ادّعى دهرية الفلاسفة أنّ العالم حادث لنفسه أمر اتّفاقاً.

① المقدّمتان: الصغرى والكبرى، وكلّ منهما يقينية.

② إذا كانت المقدّمات يقينية ستنجّ اليقين، بينما لو كانت ظنيّة فستنّجّ الظنّ، وكذا لو كان بعضها يقينياً وبعضها ظنيّاً. والمقدّمات اليقينية هي: الأوّليات، والمشاهدات، والمحسوسات، والمتواترات، والتجريبيّات، ومنهم من أضاف الحدسيّات.

③ فالدليل عند الأصوليين مفرد، وعند المناطقة مركّب. وبعضهم قال: إنّ الدليل عند الأصوليين يأتي مفرداً أو مركّباً.

④ أي دليل السمع والبصر والكلام ولوازمها.

⑤ هذا على الرأي الذي يقول: يجوز الجمع في اللفظ بين الحقيقة والمجاز.

⑥ والمعرفة هي الجزم المطابق عن دليل، في حين التقليد هو جزم مطابق إن كان التقليد صحيحاً، لكنّه ليس عن دليل. ولا خلاف في أنّ التقليد إذا كان جزمًا غير مطابق بأنّه لا يصحّ؛ لأنّه قلّد ديانة لا تصحّ. والخلاف في الجزم المطابق للواقع ونفس الأمر لا عن دليل، كأن يقلّد عالمًا في أنّ الله حيّ.

(لَوْ حَدَّثَتْ لِنَفْسِهَا الْأَكْوَانُ) ① إلى آخره، أي لو حدث العالم لنفسه لاجتمع التساوي والرجحان، واجتماعهما محال؛ لأنهما متنافيان ②، وبيانه: أن العالم يصح وجوده ويصح عدمه على السواء كما مرّ، فلو حدث لنفسه ولم يفتقر إلى محدث لزم أن يكون وجوده الذي فرض مساواته لعدمه راجعًا بلا سبب على عدمه الذي فرض أيضًا مساواته لوجوده وهو محال، فتعيّن أن يكون المرجّح لوجوده على عدمه، ولكن وجوده في وقت دون آخر هو غيره، وليس هو إلا الله تعالى، بدليل برهان الوجدانية الآتي.

و(الأكوان) أعراض مخصوصة، وهي الحركة والسكون والاجتماع والافتراق، ولعلّ مراد الناظم ما هو أعمّ من الأعراض والجواهر ③.

وقوله: (التساو) بحذف الياء للوزن ④.

والإشارة في قوله: (وذا محال) راجعة إلى اجتماع المساواة والرجحان.

وقوله: (وحدوث العالم ⑤) إلى آخره، لمّا قرّر في برهان الوجود حدوث العالم وسلّمه تسليمًا جدليًا ⑥ استدرك هنا برهان ذلك، وهو ملازمته للأعراض الحادثة، فإنّ أجرام العالم يستحيل انفكاكها عن الأعراض كالحركة والسكون

① (لَوْ حَدَّثَتْ لِنَفْسِهَا الْأَكْوَانُ) اللّام في قوله: (لنفسها) لام التعليل، أي حدثت لأجل ذاته، بمعنى أنّ حدوثه ليس بسبب، بل لأجل ذاته.

② قوله: (لأنّهما متنافيان) أي متضادّان مستلزمان لاجتماع النقيضين؛ لأنّ الرجحان يستلزم لا مساواة، والمساواة تستلزم لا رجحان، فإذا اجتمع الرجحان والمساواة اجتمع مساواة ولا مساواة ورجحان ولا رجحان، وهذا تناقض.

③ قوله: (ما هو أعمّ) أي وعليه فالأكوان بمعنى المكوّنات، وهي كل ما سوى الله تبارك وتعالى.

④ قوله: (للوّزن) فيه نظر، بل حذفها والاستغناء عنها بالكسرة قبلها لغة، على حدّ قوله تعالى: {الْكَبِيرُ الْمُتَعَالِ}

[الرعد: 9] لغير ابن كثير، وقوله: {مُهْطِعِينَ إِلَى الدَّاعِ} [القمر: 8] للشامي والكوفيّين ①، وقوله: {جَابُوا الصَّخْرَ بِالْوَادِ}

[الفجر: 9] لغير ورش وابن كثير.

⑤ (وحدوث العالم) برهان القضية الصغرى المحذوفة ②.

⑥ أي من غير أن يقيم عليه برهانًا.

① نافع وأبو عمرو بياء في الوصل فقط، وابن كثير بياء في الحالين. الباقر بغير ياء في الحالين. العنوان في القراءات السبع: ص 183.

② أي برهان ودليل وجود الله تعالى حدوث العالم؛ لأنّ الذي يفيد حدوث العالم هو قولنا: (العالم حادث)، فقد أشار إلى الصغرى بقوله: (وحدوث العالم).

وهذه الأعراض حادثة بدليل مشاهدة تغيّرها ① من عدم إلى وجود ومن وجود إلى عدم، فلو كانت قديمة لزم أن لا تنعدم؛ لأنّ ما ثبت قدمه استحالة عدمه، وإذا ثبت حدوث الأعراض واستحالة وجودها في الأزل لزم حدث الأجرام، واستحالة وجودها في الأزل قطعاً لاستحالة انفكاك الأجرام عن الأعراض، إذ حدوث أحد المتلازمين يستلزم حدوث الآخر ضرورة.

① قوله: (بدليل مشاهدة تغيّرها) على حذف مضاف، أي تغيّر أحكامها ① من عدم إلى وجود، ومن وجود إلى عدم، بظهورها في الذوات بعد أن لم تكن، وبعدم ظهورها بعد أن كانت، وبهذا المضاف يسقط اعتراضان:

① أي تغيّر حكم الأعراض اللازم من قيامها بالذات، باعتبار أنّ العرض مثل العلم والقدرة والشجاعة يقوم بالجِرم، فيوجب لهذا الجِرم حكماً، فنحن نشاهد الحكم اللازم من قيام العرض بالذات. فالمُتحرّكة تارة تُشاهد بظهور الجِرم متحرّكا، وتارة تنعدم بظهور الجِرم ساكنا، إذن الأعراض شوهت تغيّر أحكامها من عدم إلى وجود ومن وجود إلى عدم.